

المناولة الصناعية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الصناعية في الجزائر

Industrial outsourcing is a strategic option to achieve industrial development in Algeria

عبد الرحمان خليل^{1*}، نصر الدين بن نذير²،

¹ محبر البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات / جامعة البليدة-2-الجزائر

Ea.khelil@univ-blida2.dz

² محبر البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات / جامعة البليدة-2-الجزائر

Benadir.nacer@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/10/04؛ تاريخ القبول: 2021/11/02؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

أدى تنامي المنافسة في قطاع الصناعة إلى تطبيق استراتيجية المناولة الصناعية في العديد من دول العالم لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الصناعية وكذا احداث التكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المناولة الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة واستخدام الأدوات الاحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

وتوصلت الدراسة على أن المؤسسات المناولة تساهم في تزويد المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية أو المنتجات النصف مصنعة، إيجاد فرص عمل جديدة، وكذا تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : المناولة الصناعية؛ التنمية؛ النمو؛ التنمية الصناعية.

رموز تصنيف jel: 133

Abstract :

Growing competition in industry has led to the application of the outsourcing strategy in many countries of the world, as it is of great importance for industrial development.

The aim of the study was to learn about the role of outsourcing in achieving industrial development in Algeria, the descriptive analytical approach was used to clarify the various concepts and definitions presented and to use appropriate statistical tools to analyze the data and information set of the study.

The study found that outsourcing enterprises contribute to providing large enterprises with raw materials or semi-manufactured products, creating new jobs, and developing small and medium-sized enterprises.

Keywords: Outsourcing; development ; growth ;industrial development .

Jel Classification Codes : I33.

تهديد :

في ظل التحديات الكبيرة التي تفرضها التطورات الدولية، وانفجار ثورة المعلومات التكنولوجية وغزو العملاق الصيني للأسواق الدولية، وتسابق بعض الشركات العابرة للقارات نحو الاندماج للهيمنة على الحركة الاقتصادية العالمية إنتاجا وتسويقا.

ضمن هذا المنظور فإنه يتعين على المؤسسات الكبرى التركيز على وظيفتها الأساسية وبالتالي إخراج (externaliser) وتفريع (essaimer) ومناولة (sous-traiter) النشاطات الأخرى التي يستحسن التخلي عنها إلى شركاء أكثر تخصصا لأجل تزويد الآلة الإنتاجية بقطع الغيار أو بالمنتجات النصف مصنعة.

وقد شكل هذا النوع من النشاط محورا أساسيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في عموم الدول التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية إلى جانب أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا.

مشكلة الدراسة: مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المناولة الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- تلعب الهيئات الحكومية دورا هاما في تنمية المناولة الصناعية.
- تعتبر المناولة الصناعية وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الصناعية.

أهداف الدراسة: يمكن تحديد أهداف الدراسة الحالية كالتالي:

- إبراز مفهوم المناولة الصناعية.
- التعرف على دور الهيئات الحكومية في تفعيل نشاط المؤسسات المناولة في الجزائر.
- تحديد مدى مساهمة المناولة الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية في الجزائر

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إحدى الاستراتيجيات التي برهنت الوقائع الاقتصادية على أهميتها، حيث إنها أصبحت تشكل أحد أهم الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة، مما يدفع بالمؤسسات وبالذول النامية وخاصة منها الجزائر إلى ضرورة الاهتمام بها.

المنهج المتبع في الدراسة: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للتمكن من وصف الظاهرة من مختلف الجوانب النظرية والتركيز على تحليل بعض الاحصائيات والمعطيات المرتبطة بواقع الظاهرة وهذا بالاعتماد على بعض المنشورات والتقارير التي تصدرها بعض الهيئات المعتمدة.

الدراسات السابقة:

- دراسة كنزة ساحلي "دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة قطاع الصناعة الصيدلانية-" (أطروحة دكتوراه) الموسم الدراسي 2016/2015 حيث سعت فيها إلى معالجة الاشكالية التالية هل تساهم المناولة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الصيدلانية في الجزائر؟ وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن المناولة الصناعية في القطاع الصيدلاني لا تزال في مراحلها الأولى وتمارس من طرف عدد قليل من المؤسسات بسبب العديد من العوائق الداخلية والخارجية، كما أثبتت الدراسة أن المناولة تعتبر احد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تسمح بمواجهة المنافسة.

- دراسة للباحث مُجد الأسود (أطروحة دكتوراه) بعنوان المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة قطاع الحروقات نوقشت بتاريخ 06 أكتوبر 2016

حيث تناول فيها الباحث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا واقع المناولة الصناعية في الجزائر، والفصل الثاني تناول فيه مدخل لعلاقات المناولة في ضوء الفكر المقاو، أما في الفصل الثالث فقد تطرق الباحث إلى سيورة وتنظيم علاقة المناولة، أما الفصل الرابع فتناول فيه دراسة ميدانية من خلال استبانة لمجموعة من المؤسسات الآمرة في قطاع المحروقات حيث بلغت العينة 17 مؤسسة آمرة

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج، أهمها:

- إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال العشرية الأخيرة وبمعدل نمو بلغ 7,68% سنويا.
- أن إجراءات وتنظيم عقود المناولة تختلف عن العقود القانونية الأخرى.
- أن نسيج المؤسسات الآمرة يتكون من مزيج من المؤسسات الكبرى والصغيرة والمتوسطة أغلبها يعمل في قطاع المحروقات، و أغلبها مؤسسات أجنبية
- تعتبر أنشطة النقل، الإطعام، الصيانة، الأمن وخدمات الأشغال العمومية هي الأنشطة الأكثر جذبا للمناولة في قطاع المحروقات.
- دراسة بن الدين مَّجْد، مقال منشور في مجلة الحقيقة، العدد 21 - جويلية 2012- تحت عنوان "دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة-ناحية الوسط- "حيث هدف الباحث في دراسته إلى إبراز دور مراكز المناولة في دعم وترقية نشاط المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في زيادة قدراتها التنافسية،

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباط قوي بين زيادة مستوى التنافسية ودرجة استخدام المناولة في جميع مراحل العملية الإنتاجية، لذلك وجب على الدولة الجزائرية التكيف أكثر مع هذا النشاط الذي يعتبر ركيزة أساسية في انعاش الاقتصاد الوطني وهذا بتفعيل دور بورصات المناولة والمجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وكذا تكييف منظومة تشريعية تساهم في تنمية وتطوير مثل هذا النوع من الشراكة.

مخطط الدراسة: ولإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- مدخل مفاهيمي للمناولة الصناعية،
- مفهوم التنمية الصناعية،
- دور المناولة الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية.

I- مدخل مفاهيمي للمناولة الصناعية:

مصطلح المناولة الصناعية هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي ودول شمال أفريقيا، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو التعاقد من الباطن أو المقاوله من الباطن وتسمى بالفرنسية *La sous-traitance* أما بالإنجليزية *Outsourcing*، ومن خلال هذا المحور سنحاول إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالمناولة الصناعية.

1.I- تعريف المناولة الصناعية:

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** المناولة الصناعية هي اتفاق يقوم من خلاله رب العمل (*maître d'ouvrage*) بتكليف مؤسسة أو عدة مؤسسات بعملية إنتاج أجزاء، أو مكونات، أو مجموعات فرعية، أو توفير بعض الخدمات الصناعية المكملة، التي تعد ضرورية لإتمام المنتج النهائي للمؤسسة الأمرة، و هذا يقود المناولين الصناعيين للقيام بالأنشطة المبينة بموجب شروط المؤسسة الأمرة، بما يسمح لهم(المناولين) بعد ذلك للوصول إلى مستويات تخصص أعلى في مجالات وقطاعات محددة¹.

- **تعريف François Bouard et Pascal Laurent** "تعد المناولة الصناعية العلاقة التي من خلالها تقوم المؤسسة الأمرة بتكليف نشاط ما لمؤسسة أخرى تدعى المنفذة للأعمال أو المناولة، وذلك بتكليف هذه الأخيرة تماما مع التوجيهات أو الخصوصيات التقنية التي تفرضها المؤسسة الأمرة، والمناولة الصناعية هي تلك المناولة التي تخص المهام المدرجة في دورة إنتاج المؤسسة الأمرة"²

- كما تعرف **المناولة الصناعية بأنها**: جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من : مكونات - منتجات - إكسسوارات - خدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة³ من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن المناولة الصناعية تقوم على عنصرين أساسيين هما:
✓ وجود علاقة بين المؤسسة الآمرة بالأعمال وشبكة المؤسسات المنفذة(المناولة).
✓ وجود عقد ينظم هذه العلاقة ويصون مصالح المتعاقدين.

2.I- أشكال المناولة الصناعية :

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة وكذا الاستجابة للاستخدامات المختلفة، ويأخذ صيغا وأشكالا متعددة ومتنوعة ومن أهمها:

- **المناولة الصناعية حسب طاقة الإنتاج**: تلجأ المؤسسات الآمرة إلى هذا النوع من المناولة في حالة وجود طلبيات كبيرة ولا تستطيع تلبيتها في الوقت المحدد، فتلجأ المؤسسة إلى المناول الذي يملك الخبرة والمعدات اللازمة، ويتيح هذا النوع من المناولة إعادة ضبط الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الآمرة لمواجهة حجم الطلب الفائض نتيجة التغيرات ظرفية للأسواق⁴.
- **مناولة التخصص**: يتم في هذه الحالة اللجوء إلى إبرام عقود مع مؤسسات متخصصة لتنفيذ بعض الأعمال التي لا تقدر عليها المؤسسة الآمرة نتيجة عدم توفر الإمكانيات التقنية والتكنولوجية لديها، مثل عملية إنتاج النسيج في مصنع، صباغته وتلوينه في مصنع آخر⁵.
- **أنواع المناولة حسب المدة**: في هذا النوع يتم التصنيف على أساس مدة المناولة وتنقسم إلى⁶:
 - **مناولة ظرفية (سببية)**: المؤسسة التي تعطي الأوامر تنتج بإمكانياتها الداخلية ولكن لأسباب عابرة وظرفية تلجأ إلى المناولة في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.

● **مناولة هيكلية (دائمة):** هذا النوع يتم اللجوء إليه خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمناول طويلة المدى وأحيانا دائمة.

- **المناولة الدولية:** تتميز هذه الصيغة بانتماء المؤسسات المتعاقدة إلى جنسيات مختلفة، بحيث تكون إقليمية أو دولية، عكس المناولة الوطنية التي تكون فيها المؤسسات المتعاقدة من نفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود الوطن.

II - التنمية الصناعية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الصناعية يجدر بنا قبل ذلك تحديد الفرق بين التنمية والنمو اللذان يعتبران مصطلحان متقاربان، فالتنمية(développement) لها عدة مرادفات مثل التطوير والتقدم... ، وكل هاته المصطلحات تعني التدخل البشري لتحقيقها وهي على عكس كلمة النمو التي كانت أكثر انتشارا، والفرق بين النمو والتنمية يمكن بيانه في النقاط الآتية⁷:

- أن التنمية مرتبطة بالعوامل الإنسانية، وتحتاج إلى خطط بشرية التي تجعل العوامل الطبيعية أكثر عطاء، بينما النمو مرتبط بالجانب الطبيعي أكثر من الجانب البشري .
- أن التنمية تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات إيجابية، بينما النمو قد تكون أهدافه المحققة إيجابية أو سلبية، ولا يعني هذا القول أن التنمية دائما تحقق الإيجابيات، ولكن هي التي يبذل فيها الانسان جهوده لتحقيقها، وتختلف نسبة النجاح من مجتمع لآخر، فكلما كانت الخطط علمية ومدروسة ومراعية لأسس واضحة، فإن نجاحها أكبر.
- أن التنمية تهدف إلى النوع والكيف من النتائج، بينما النمو يمكن أن يقال أنه يحقق عندما تزداد الكميات والأعداد، فالهدف التربوي في التنمية هو تخريج مجموعات من الأفراد مؤهلين في مجالات متعددة وبمستويات متقدمة، بينما الهدف التربوي في النمو هو زيادة عدد المتعلمين نوعا ما عن الجهل والامية، وقد ينطبق القول كذلك على أن التنمية تهدف في الزراعة إلى تنويع الإنتاج أو جعل الأرض أكثر انتاجية، و النمو يهدف إلى الكم فقط.

II-1- مفهوم التنمية الصناعية:

تعتبر التنمية الصناعية جزء من التنمية الاقتصادية التي هي بدورها جزء من التنمية الشاملة، وهي عبارة عن مجموعة الخطط أو العمليات التي تتبناها المجتمعات المختلفة لتنشيط القطاع الصناعي العادي بصورة علمية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الطبيعية والبشرية لتحقيق أكبر قدر من الأهداف المجتمعية المتنوعة: اقتصاديا، علميا، سياسيا، اجتماعيا، بيئيا وجغرافيا.

وتعرف التنمية الصناعية على أنها مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية والتي من خلالها يمكن أحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية⁸.

كما تعرف التنمية الصناعية بأنها تلك الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية ومستمرة، تعمل من خلالها على الوصول إلى أهداف مسطرة عن طريق استغلال الموارد المتاحة، لهذا برزت علاقة وثيقة بين الصناعة والتنمية الاقتصادية إذ أن الصناعة تمثل إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد بشكل عام⁹.

II-2- أهمية التنمية الصناعية:

تكتسب التنمية الصناعية أهميتها من المزايا التي تتمتع بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه المزايا¹⁰:

- أن مبدأ ارتفاع الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج، ينطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى.
- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن للشبكات أن تكون شبكات خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام استثمارات في إنتاج القطن، والأصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة، أو شبكات أمامية عندما تحفز على النمو في الصناعة وفي باقي القطاعات.

- إن الصناعة وبسبب ارتفاع معدلات الإنتاجية فيها فإنها تساهم في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى وبالتالي في الناتج القومي الإجمالي
- تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات الريادية في بقية القطاعات الاقتصادية.
- للصناعة إمكانيات واسعة نسبيا في استيعاب الأيدي العاملة وبذلك هي تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص عمل بالقطاع وفي القطاعات الخدمية ذات العلاقة.
- تساهم الصناعة في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستوى المعيشة.
- الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير الصناعة ذاتها وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

III- دور المناولة الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية:

برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم أبرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة، وسنحاول من خلال هذا المحور النظر في واقع المناولة الصناعية في الجزائر ومحاولة مقارنتها مع مختلف الدول في العالم.

III-1- واقع المناولة الصناعية في الدول المتقدمة:

لقد أصبحت المناولة الصناعية اليوم تمثل نسبة مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبي و35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان

والجدول التالي يوضح أهمية المناولة في دول الاتحاد الأوروبي¹¹:

الجدول رقم(01): واقع المناولة الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017

الدول	رقم الأعمال المحقق(مليار أورو)	عدد العمال من خلال المناولة	عدد المؤسسات المناولة
ألمانيا	142.09	862 164	45 341
فرنسا	73.67	507 224	31 054
إيطاليا	45.44	406 904	43 623
المملكة المتحدة	42.76	372 192	31 317
إسبانيا	36.69	513 471	46 702
النمسا	16.01	110 755	5 077
هولندا	15.58	104 018	6 015
بلجيكا	12.04	76 369	4 558
السويد	11.44	66 515	10 442
فنلندا	6.96	43 071	4 735
البرتغال	7.94	117 159	10 899
الدنمارك	7.16	58 482	2 810
إيرلندا	6.54	59 286	6 877
اليونان	4.78	71 045	9 851
لوكسمبورغ	0.98	6 633	346
مجموع دول منظمة حديثا	92.33	1 420 889	172 851
المجموع العام	523.41	4 802 177	432 498

المصدر: Daniel Coué, **La sous-traitance industrielle chiffres et analyses**. Globale industrie, 2018

يظهر الجدول أعلاه حجم رقم الأعمال الذي حققته المناولة الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017، حيث تحتل ألمانيا المرتبة الأولى في أوروبا بمجموع 45.341 مؤسسة محققة 142.09 مليار أورو وحجم عمالة مقدر ب 862.164 عامل، تليها فرنسا ب 73.67 مليار أورو لكن بعدد مؤسسات بلغ 31.054 وهو أقل من عدد المؤسسات المناولة في كل من إسبانيا و إيطاليا 46.702 و 43.623 مؤسسة على التوالي .

كما تظهر الإحصائيات حجم رقم الأعمال للدول المنظمة حديثا للاتحاد الأوروبي والمقدر ب 92.33 مليار أورو و 1.420.899 عامل و 172.851 مؤسسة.

ليبلغ المجموع العام لعدد المؤسسات المناولة في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017 أكثر من 432.498 مؤسسة وظفت أكثر من 4.800.000 عامل محققة رقم أعمال بلغ 523.41 مليار أورو، وهذا ما يبين أهمية المناولة الصناعية لهذه الدول.

III -2- واقع المناولة الصناعية في الدول العربية :

لم تبرز المناولة الصناعية في الوطن العربي إلى في مطلع التسعينات وهذا بعد قيام تعاون بين بعض الدول العربية ومنظمة اليونيدو باعتبارها الوكالة المنفذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل، واتسمت هذه التجربة بإنشاء العديد من مراكز المناولة والشرابة في العديد من الدول العربية منها: الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، الأردن...

وبالرغم من نشأت هذه المراكز إلى أننا نلاحظ أن هناك نقص ملحوظ في الجانب الإحصائي بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية، القيمة المضافة، عدد العاملين، والعديد من البيانات التي تمكننا من تقييم نشاط المناولة الصناعية في البلدان العربية،¹²

وسنحاول من خلال الجدول الموالي ابراز أهم الاحصائيات لبعض الدول وتحليلها:¹³

الجدول رقم (02): احصائيات حول المناولة الصناعية في بعض الدول العربية:

الدولة	عدد المؤسسات المناولة	القيمة المضافة	عدد العاملين في المؤسسات المناولة
الإمارات العربية المتحدة	983	-	54472
دولة فلسطين	428	2.974.631 م.د	5591
سلطنة عمان	34	26.969 ألف ريال عماني	2648
لبنان	178	-	5690
المغرب	1854	21.2 مليار درهم	166.617

المصادر: سليمة عزيزو، المناولة الصناعية طريق لتحقيق التنمية الوطنية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 10، 2013، ص 94،

ويلاحظ من خلال الجدول:

- هناك عدد كبير من البلدان العربية لا تتوفر على احصائيات خاصة بقطاع المناولة.
- هناك غياب بعض المؤشرات في بعض الدول
- تعتبر المغرب أكبر بلد عربي يعتمد على المؤسسات المناولة أكثر من 1800 مؤسسة ثم يليها الإمارات العربية المتحدة ب 983 مؤسسة مناولة.

III-3- تشخيص وضعية المناولة الصناعية في الجزائر

سيخصص هذا الجانب من الدراسة لإبراز كيفية ظهور المناولة في الجزائر، من خلال إعطاء لمحة عن مختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بها، وكيفية ترقيتها من خلال اعتماد مراكز المناولة والشراكة، اضافة إلى معرفة نشاط المناولة الصناعية في الجزائر ومدى تطوره

III-3-1 تطور المناولة الصناعية في الجزائر

لم تحض المناولة الصناعية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1962-1988 باهتمام السلطات العمومية، ولم يسمح ببروز مؤسسات صناعية مناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، لكن مع بداية سنة 1988 شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 19/07/1988 المتعلق بالاستثمار، والذي كان له

دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات بما فيها المؤسسات المناولة، والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة¹⁴

وفي سياق التحرير الاقتصادي الذي باشرته الجزائر بداية تسعينات القرن الماضي، وضعت الجزائر عدة تدابير لترقية المناولة، أولى هذه التدابير جاءت في المرسوم رقم 91-434 المتعلق بالصفقات العمومية المعدل والمتمم، حيث خصص لها القسم السادس تحت تسمية "التعامل الثانوي"، على اعتبار أنها صفقة بين المتعامل المتعاقد والمتعامل الثانوي تشمل جزءا من موضوع الصفقة لفائدة المصلحة المتعاقدة¹⁵.

وإدراكا منها بضرورة تفعيل هذا الأسلوب وترقيته فقد تم الاتفاق على إنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) في إطار مشروعين هما:

❖ مشروع ALG/PNUD-DP/90/001 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء

بورصة المناولة والشراكة الجزائرية،

❖ مشروع ALG/PNUD/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء

بورصة المناولة والشراكة للشرق ومقرها بقسنطينة وبورصة المناولة والشراكة للغرب ومقرها وهران.

كما تم إنشاء بورصة المناولة والشراكة للجنوب بغرداية. بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم أدمجت في مشروع ALG/PNUD/95/004.

والجدول التالي يوضح بورصات المناولة المستحدثة في الجزائر وعدد المؤسسات المنخرطة في كل بورصة.

الجدول رقم (03): بورصات المنافسة في الجزائر

البورصة	الرمز	تاريخ الإنشاء	تاريخ الاعتماد	عدد المؤسسات المنخرطة
البورصة الجزائرية للمنافسة و الشراكة	BASTP	11 سبتمبر 1991	12 أبريل 1992	52
بورصة المنافسة والشراكة شرق	BASTPE	18 ماي 1993	08 جانفي 1994	53
بورصة المنافسة والشراكة غرب	BASTPO	09 نوفمبر 1997	03 أكتوبر 1999	360
بورصة المنافسة والشراكة جنوب	BASTPS	20 أبريل 1998	03 أكتوبر 1999	40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات: Bourse Algérienne de sous-traitance et de partenariat

ويتمثل الدور الأساسي لهذه البورصات أساسا في تطوير وتنمية المنافسة الصناعية والخدمات المرتبطة بالصناعة، وذلك من خلال¹⁶:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية،
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المنافسة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي،
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا و /أو التي سيتم إنشاؤها،
- إعلام، توجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة،
- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة،
- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المنافسة،
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

III-3-2 واقع المناولة الصناعية في الجزائر:

تعتبر المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدولة على انتشارها وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال: تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة، لكن بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية والهيئات المتخصصة في المناولة إلى أن عدد هذه المؤسسات لا يتجاوز 1000 مؤسسة بنسبة 10% فقط من المؤسسات الصناعية المتواجدة في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع كل من تونس 20% والمغرب 30%¹⁷ كما لاحظنا من خلال بحثنا أن المعطيات الإحصائية حول المناولة الصناعية في الجزائر شحيحة جدا حيث تم صدور أول دليل للمناولة الصناعية في الجزائر عن طريق بورصة المناولة الصناعية و الشراكة سنة 2016 ويتألف هذا الدليل من قسمين:

القسم الأول: يصنف المؤسسات المناولة حسب مجالات تخصصها وهي:

الصناعة الميكانيكية و تحويل المعادن، صناعة الحديد والصلب والتعدين، الصناعة الكهربائية، الالكترونية، والاعلام الآلي، الصناعة الكيميائية وتحويل البلاستيك والمطاط، الخدمات المتعلقة بالصناعة ودعم المؤسسات.

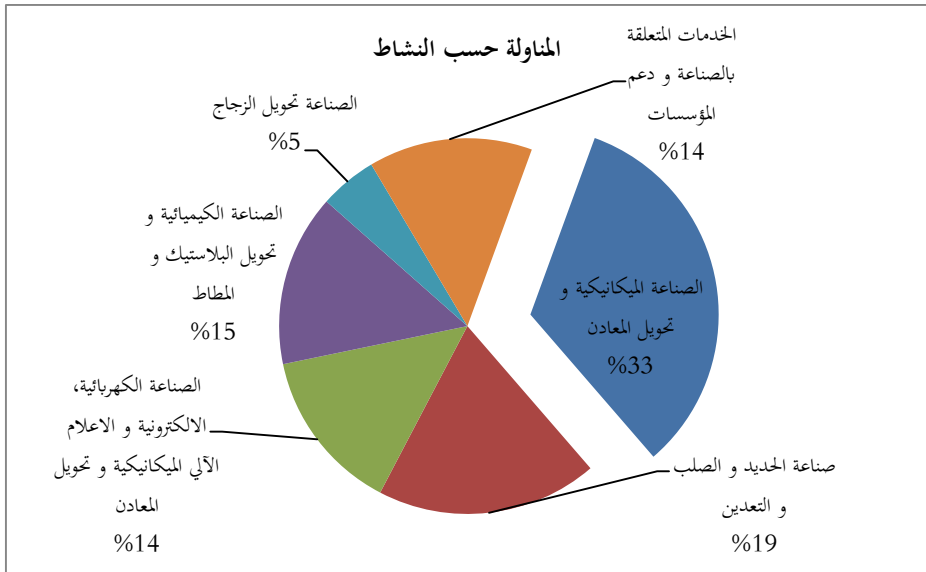
القسم الثاني: يتكون من لائحة تعريفية مسجل فيها كل المعلومات الخاصة بنشاط كل مؤسسة:

معلومات عامة حول المؤسسة (العنوان، الطبيعة القانونية، الهاتف، الفاكس، البريد الالكتروني)، النشاط الرئيسي، مهاراتها و قدرتها في المناولة، المنتجات والخدمات المقدمة، الزبائن، التجهيزات الأساسية، المواد الأولية المستعملة.

➤ تصنيف المؤسسات المناولة حسب النشاط:

وتنشط المؤسسات المناولة في العديد من القطاعات الصناعية خاصة في الصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب، الصناعة الكهربائية والالكترونية والاعلام الآلي، والصناعات التحويلية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01): تصنيف المؤسسات المناولة حسب النشاط



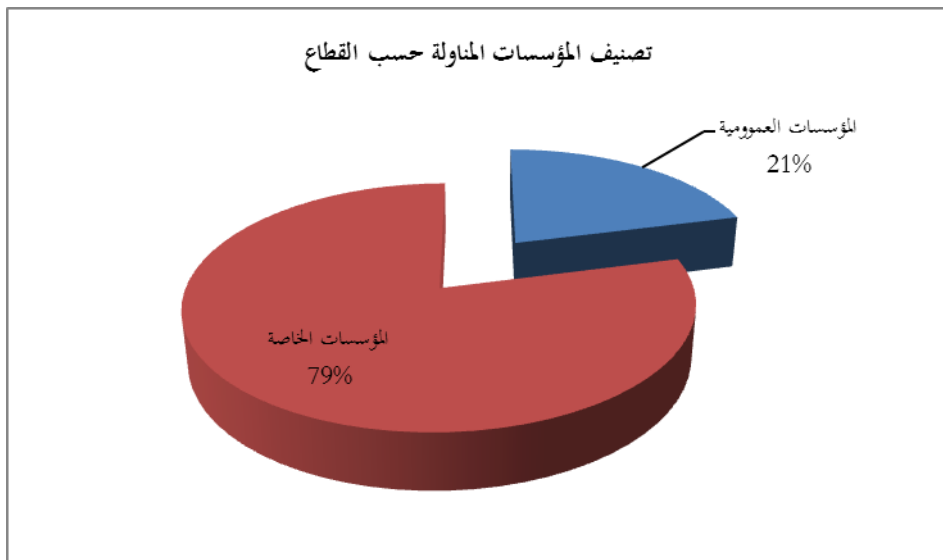
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية في الجزائر 2016

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أكبر نشاط تتمركز فيه المؤسسات المناولة هو الصناعة الميكانيكية وتحويل المعادن بنسبة فاقت 33%، يليه قطاع الحديد والصلب ب 19%، وتحتل الصناعة الكهربائية والصناعات الكيماوية وتحويل البلاستيك المرتبة الثالثة بنسب تقارب 14%، اما بالنسبة للأنشطة المتعلقة بتحويل الزجاج تبقى ضعيفة بنسبة 4,93%.

➤ تصنيف المؤسسات المناولة حسب القطاع:

لم تحض المناولة الصناعية في الجزائر قبل سنة 1988 باهتمام السلطات العمومية، ولم يسمح ببروز مؤسسات صناعية مناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، لكن مع بداية سنة 1988 شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية مما سمح ببروز العديد من المؤسسات المناولة الخاصة وهذا ما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم (03): تصنيف المؤسسات المناولة حسب القطاع



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية في الجزائر 2016

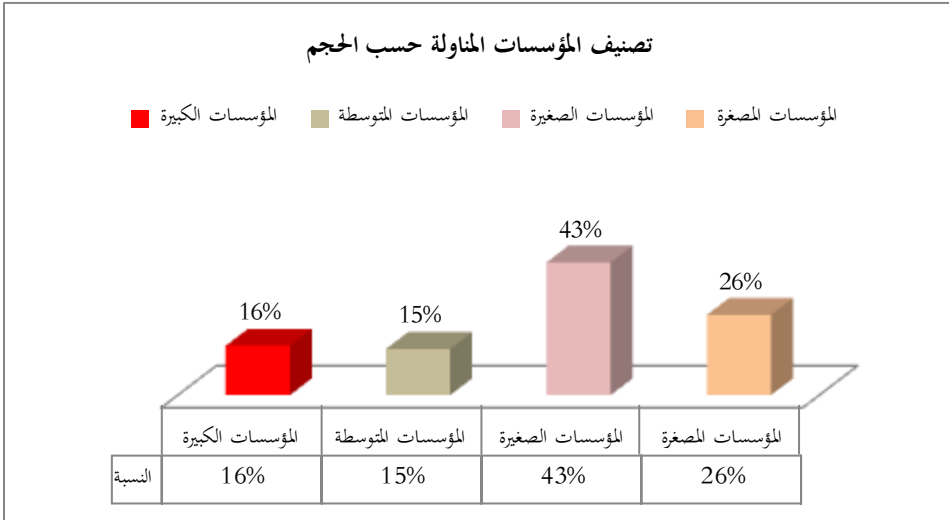
يتضح من خلال الرسم البياني أن عدد المؤسسات الخاصة أكبر بكثير من المؤسسات العمومية وهذا راجع لسياسة الدولة المتبعة في خوصصة المؤسسات العمومية وكذا دعمها للمقاولات الخاصة من خلال مختلف برامج الدعم على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

➤ تصنيف المؤسسات المناولة حسب الحجم:

تتصف المؤسسات المناولة حسب الحجم على أساس معيار عدد العمال كما هو الحال بالنسبة لتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر كل مؤسسة مصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عمالها بين 10 و49 عامل، بينما تعتبر مؤسسة متوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها يتراوح بين 50 و250 عامل.

والشكل الموالي يوضح تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب الحجم

الشكل رقم:(03): تصنيف المؤسسات المناولة حسب الحجم



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية في الجزائر 2016

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن أغلب المؤسسات التي تنشط في قطاع المناولة هي مؤسسات خاصة وفي الغالب ما تكون صغيرة أو مصغرة بنسبة فاقت 67%، أما المؤسسات الكبيرة الحجم في معظمها هي مؤسسات آمرة بالأعمال مثل سونلغاز، سوناطراك، مؤسسة السكك الحديدية ومؤسسات الجيش الوطني الشعبي.

الخلاصة:

تعتبر المناولة الصناعية من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة في العالم إلا أنه وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الجزائر والهادفة لتطوير هذه الاستراتيجية لتغطي عدد كبير من المؤسسات لازالت هاته المجهودات جد محتشمة وغير مواكبة لما وصلت إليه التجارب العالمية في هذا المجال.

ومن خلال تطرقنا إلى موضوع المناولة في القطاع الصناعي استخلصنا عدة نتائج أهمها:

- تعمل المناولة الصناعية على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال التركيز على المهن الأساسية وإيصال الأنشطة التي يمكن اعتبارها ثانوية إلى متعاملين خارجيين، مما

يساعد المؤسسات الآمرة على تحسين قدرتها التنافسية بتخفيض تكاليف إنتاجها وتحسين جودة منتوجاتها، كما يسمح لها بتوسيع نشاطها واقتحام أسواق جديدة مما يساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي تخفيض معدل البطالة.

- يشكل نشاط المناولة محورا أساسيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها،
- هناك عدة محاولات من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المناولة الصناعية حيث تم اصدار العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لهذا النشاط، كما تم انشاء أربع بورصات للمناولة والشراكة التي تسعى لمرافقة المؤسسات المناولة وتطويرها.
- رغم الدور الكبير الذي باتت تؤديه مراكز المناولة عبر العالم من خلال ترقية المناولة الصناعية إلا أن دورها في الدول العربية والجزائر بقي محدودا ولعل مرد ذلك هو نقص الإدراك بأهمية المناولة من طرف المؤسسات الكبيرة.

ولعل أهم التوصيات التي يمكن تقديمها:

- رفع درجة الوعي بأهمية تطبيق المناولة الصناعية لدورها الفعال في تطوير القاعدة الصناعية مع تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تكتيف حملات التعريف والترويج في الأوساط الصناعية والتأكيد على دور مراكز المناولة والشراكة الجزائرية.
- على الشركات الكبيرة القيام بدور فعال في تنمية المناولة الصناعية الوطنية والحد من اللجوء إلى المناولة الخارجية،
- وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين وتحسيس الأوساط الصناعية بالفعاليات التي تقام في مجال المناولة من ملتقيات، ندوات، ومعارض قصد التعرف أكثر على هذه الاستراتيجية التي تعد محورا أساسيا في تحقيق التنمية الصناعية.

وبعد تناولنا لدراسة واقع المناولة الصناعية في الجزائر ومختلف دول العالم وابرز مدى أهميتها في تحقيق التنمية الصناعية، يمكن لنا أن نؤكد على أهمية وجدوى دراسة هذا الموضوع الذي يبقى مفتوحا أمام الباحثين للقيام بدراسات عديدة فيه، ومن بين الدراسات المقترحة، دراسة العلاقات

التي تربط بين المؤسسات الأمرة والمناولة من الجانب الاقتصادي والقانوني الذي له دور هام في تنظيم العلاقة بين الأطراف المتعاقد، دراسة تختص بتحديد معوقات تطوير المناولة الصناعية في الجزائر والدول العربية، دراسة مقارنة بين المناولة في الجزائر والدول المتطورة لاستفادة من التجارب.

الهوامش والمراجع:

¹ Marcos, Jean-Louis, "Sous-traitance internationale ou délocalisation", rapport de l'ONUDI, Vienne, 2004, p03.

² Pascal, L, & François, B, "Economie d'entreprise" (Vol. Tome 2), Les éditions d'organisation. Paris, 1997, p124.

³ بوعقوب نورالدين، المناولة الصناعية -التجربة المغربية-، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ،،الجزائر،2006، ص03.

⁴ سليمة عزيزو، آثار المناولة الدولية على المؤسسات الصناعية الجزائرية-أطروحة دكتوراه- الجزائر :جامعة الجزائر، 2016، ص94.

⁵ مصطفى بورنان، كريم زرمان، دور مراكز التسهيل والمناولة الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 04، العدد: 01، مارس2019، ص115،

⁶ كشرود بشير، لاغا صبرينة، واقع المناولة في القطاع الصناعي الجزائري. مجلة العلوم التجارية، العدد02، 2017، ص33.

⁷ الشافعي نظام عبد الكريم، التنمية الصناعية في قطر والخليج، دار الكتب القطرية، الدوحة، 1999، ص49.

⁸ أنور عطية العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987، ص124.

⁹ عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، 1985، ص85.

¹⁰ مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص24-25.

¹¹ Daniel Coué, La sous-traitance industrielle chiffres et analyses. Globale industrie, 2018

¹² سليمان بلعور، المناولة كاستراتيجية لإحداث التشابك والتكامل الصناعي في الدول العربية، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد01، العدد01، 2010، ص67

¹³ سليمة عزيزو، المناولة الصناعية طريق لتحقيق التنمية الوطنية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد01، العدد10، 2013، ص94،

¹⁴ يحيى حسين، تجربة المناولة الصناعية في دول المغرب العربي: واقع وأفاق، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 4 عدد7، 2013، ص60.

¹⁵ المرسوم التنفيذي رقم 434-91 المؤرخ في 09 نوفمبر 1991، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية عدد 57، الصادر في 13 نوفمبر 1991

¹⁶ B.A.S.T.P ; «Sous-traitance en Algérie Horizon 2010» Stratégie et Programme; Janvier 2016, p14.

¹⁷ طوبال منى، حداد بختي، واقع المناولة الصناعية في قطاع صناعة وتركيب السيارات بالجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 11/العدد:2/جزء1، 2020، ص578.